جامعة بغداد

مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية

المرصد

نشرة فصلية الكترونية

في هذا العدد

- كيف نفهم أسباب الحرب في السودان؟
- (أسرائيل) تشهد أحتجاجات غير مسبوقة رافضة للتعديلات القضائية
- هل يملك العراق قانوناً خاصاً لمكافحة الفساد؟
- كيف يستخدم مصطلح الدخان الابيض في السياسة ؟
- قراءة في مفهوم الإسلام الرحماني
- كيف تنظر البلدان ذات الاغلبية المسلمة للنوايا الأمريكية ؟

العدد الأول حزيران / يونيو ٢٠٢٣

هيئة التحرير

أ.د. إياد العنبر / رئيسا

م.م. غفران يونس / عضواً

رئيس مترجمين أقدم سميرة إبراهيم عبد الرحمن / عضواً

ترسل المساهمات على البريد الإلكتروني الأتي:

almarsad.cis@gmail.com

العدد الأول حزيران / يونيو ٢٠٢٣

محتويات العدد

الموضوع	الباحث	رقم الصفحة
المقدمة		٥
الازمة السياسية في السودان :الاسباب والتداعيات	أ.د. منى حسين عبيد	٧
النقص التشريعي لمكافحة الفساد في العراق	د. أسامة شهاب حمد الجعفري	١٢
الدخان الأبيض في السياق السياسي	د.حيدر الجوراني	١٤
احتجاجات الإصلاحات القضائية وصراع الهويات في الداخل الإسرائيلي	د. خالد طارق عبد الرزاق	١٥
عرض كتب الإسلام الرحماني : المعرفة الدينية في العصر الحديث	أ.د. إياد العنبر	١٨
الترجمة		٢٢
استطلاع غالوب : البلدان ذات الأغلبية المُسلمة تشك بالنوايا الأمريكية	رئيس مترجمين إقدم سميرة إبراهيم عبد الرحمن	

المقدمة

تتسارع الأحداث في السياسة الدولية والإقليمية، وتتطور المواقف السياسية في ظل تجاذبات الصراع والتنافس بين الفاعلين الدوليين وأطراف غير دولية باتت فاعلة ومؤثرة في الأحداث العالمية. وفي ظل هذه البيئة التصارعية والتنافسية، تبرز أفكار، وطروحات ،تحاول قراءة الأحداث السياسية وتطوراتها و أبعادها المستقبلية، وتأثيرها على و اقع الدول.

وكمحاولةٍ من مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في جامعة بغداد، لرصد وتحليل تلك الأحداث السياسية وما يواكبها من طروحات فكرية تحاول توصيف الو اقع، وطرح البدائل، والتنبوء بالمستقبل. تأتي نشرة المرصد في الموقع الالكتروني للمركز، وبمشاركة الباحثين والمهتمين بالشأن السياسي والقانوني. وفي العدد الأول من هذه النشرة ، شارك باحثون في أوراق بحثية سلطت الضوء على قضايا راهنة

قدمت أ.د. منى حسين عبيد تفاصيل الأزمة الحاصلة حالياً في السودان، والصراع بين الجيش وقوات الدعم السريع . كما تناول العدد تفاصيل تخص الجوانب التشريعية التي تحارب ظاهرة الفساد تناولها الدكتور أسامة شهاب حمد الجعفري في ورقته الموسومة " النقص التشريعي لمكافحة الفساد في العراق" الفجوات القانونية التي تتعلق في الحماية الموضوعية للمال العام في العراق .

وللتعريف بالمصطلحات المتداولة في الحقل السياسي قدم د. حيدر الجوراني التعريف بمصطلح (الدخان الأبيض) والذي أستعمل كتوصيفٍ لظاهرة تحدث عادة في العلاقات الشخصية ، ولكنه تطور في الدراسات العلمية الحديثة لعلم النفس السياسي لتوصيف ظواهر تتعلق بالإعلام وتقنياته في مجال السياسة المعاصرة.

وسلطت النشرة الضوء على الاحتجاجات التي تجتاح إسرائيل على خلفية حزمة التشريعات القانونية الجديدة التي شرعت الحكومة الإسرائيلية الجديدة وائتلافها البرلماني في سَنِّها في الكنيست الإسرائيلي تناولها الباحث الدكتور خالد طارق عبد الرزاق بورقته الموسومة "إصلاح الجهاز القضائي" بينما يضع لها المعارضون عنوان "الانقلاب القضائي" .

لم يغب عن النشرة تقدم عروض للكتب، فقد قدمت في عددها الأول عرضاً لكتاب (الاسلام الرحماني : المعرفة الدينية في العصر الحديث)، لمحسن كديور نقله من الفارسية الى العربية (حسن الصراف) وقدم العرض الاستاذ الدكتور إياد العنبر، القى الكتاب الضوء على سبب تسمية هذه القراءة للإسلام بـ(الإسلام الرحماني) هو للتأكيد على تعاليم الرَّحمة في النصوص الدينية، ولفرز هذه القراءة وتمييزها عن قراءات

أخرى للإسلام التي تقصي محور الرَّحمة تماماً، وتسعى إلى إقامة حكم دين الله باستعمال العنف والقسوة والشقاء.

وللترجمة أيضاً باب في النشرة إذ قدمت رئيس مترجمين أقدم سميرة إبراهيم عبد الرحمن استطلاع للرأي نشره (معهد غالوب لإستطلاعات الرأي) عن غياب الثقة بالنوايا "البلدان ذات الأغلبية المسلمة تُشكك بالنوايا الأميركية"، الاستطلاع الذي شمل عدة دول مسلمة خلص بأن غالبية الدول التي شملها الاحصاء لايرى ان الولايات المتحدة جادّة بشأن تشجيع التحول الديمقراطي في المنطقة، ولا تسمح لشعوب هذه البلدان برسم مستقبلهم السياسي مثلما يناسبهم.

أ.د. إياد العنبر

رئيس التحرير

الأزمة السياسية في السودان :الأسباب والتداعيات

أ.د منى حسين عبيد

مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية – قسم دراسات الازمات

شهد السودان في الأونة الأخيرة اوضاع سياسية وصلت الى مرحلة التصعيد لعدم وفاء الحكومة الانتقالية بقيادة عبد الفتاح برهان تسليم السلطة لحكومة مدنية والتي كان قد تم الاتفاق عليها بعد الإطاحة بالحكومة المدنية في إنقلاب تشرين الأول عام ٢٠٢١

إذ كان يتعين على كل من الجيش وقوات الدعم السريع التخلي عن السلطة واتضح أن هناك مسألتين مثيرتين للخلاف بشكلٍ خاص: الأولى هي الجدول الزمني لدمج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة النظامية، والثانية هي توقيت وضع الجيش رسمياً تحت إشراف مدني فضلا عن الخلاف حول الإستقرار على الشخصية التي سيتقلد منصب القائد العام للجيش خلال فترة الاندماج التي ستمتد عدة سنوات

فعبد الفتاح البرهان يدعم الإتفاق الإطاري "لأن فيه بنداً مهماً جداً وهو دمج (قوات) الدعم السريع في القوات المسلحة" ،وعلى ما يبدو فإن البرهان يسعى للتخلص من نفوذ حميدتي بسيطرته على قوات الدعم السريع، بعيداً عن قوة الجيش النظامية التي يسيطر عليها، ما يمنحه قوة داخلية وخارجية.

ويبدو أن الجيش لم يكن راضيًا عمومًا عن نتائج الإتفاق الإطاري؛ لأنه يسعى إلى الحد من تدخله في السياسة، في حين أنه يعطي تحالف القوى المدنية قوة أكبر، بما في ذلك السيطرة على القوات المسلحة. وجاء في المبادئ العامة، الفقرة (١٤) من الإتفاق الإطاري أن "السلطة الانتقالية سلطة مدنية ديمقراطية كاملة دون مشاركة القوات النظامية". وجاء في البند الرابع تحت عنوان الأجهزة النظامية. الفقرة (٢): "يكون رأس الدولة قائدًا أعلى للقوات المسلحة"، وتؤكد الفقرة (٥) حظر جميع الأنشطة التجارية والاستثمارية للقوات المسلحة، عدا تلك التي تتعلق بالتصنيع الحربي والمهمات العسكرية، وتحويل الإشراف على كل الشركات التابعة للقوات المسلحة إلى وزارة المالية. وهذا يعني أن الاتفاق الإطاري يجرد عمليًّا المؤسسة العسكرية من نفوذها السياسي ومواردها الاقتصادية المستقلة عن سلطة الحكومة، رغم أن الفقرة (٣) من بند القوات المسلحة تجيز لمجلس الوزراء إشراك القوات المسلحة في مهمات ذات طبيعة غير عسكرية. لهذه الأسباب، لم يدعم الجيش الاتفاق

الإطاري، بخلاف موقف قوات الدعم السريع التي حاولت الاستقواء على الجيش بالاتفاق الذي توصلت إليه القوى السياسية والمدينة.

وبجانب ذلك برزت قضية رتب ضباط "الدعم السريع" كأحد نقاط الخلاف بين الجانبين، حيث يرى الجيش أن تتم مراجعة رتب ضباط "الدعم السريع"، بينما يطالب الأخير بأن يتم استيعاب ضباطه في الجيش برتبهم الحالية.اما القضية الخلافية الثالثة، هي مطالبة الجيش بإيقاف التجنيد الجديد لصالح قوات "الدعم السريع" وهو الأمر الذي يجد معارضة من هذه القوات.

ومع تطور الأحداث المتعلقة بخطة الإنتقال السياسي الجديد، تحالف حميدتي بشكل أوثق مع القوى المدنية من تحالف قوى الحرية والتغيير الذي تقاسم السلطة مع الجيش في الفترة الممتدة من الإطاحة بالبشير وحتى انقلاب ٢٠٢١.

ويبدو إن تحالفه هذا جزء من إستراتيجية (حميدتي) ليصنع من نفسه رجل دولة. اذ سعى كل من تحالف قوى الحرية والتغيير وحميدتي، الذي أصبح ثرياً من تعدين الذهب ومشروعات أخرى، على ضرورة تهميش الموالين للبشير وقدامى المحاربين الذين استعادوا بعض النفوذ بعد الإنقلاب ولهم جذور عميقة في الجيش.

وبعد توتر طويل وتراشق إعلامي، انفجر في ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠٢٣ الصراع بين قيادة الجيش السوداني وقوات الدعم السريع (تأسست عام ٢٠١٣)، على شكل اشتباكات مسلحة عنيفة، بدأت داخل العاصمة السودانية الخرطوم وانتقلت منها إلى مدن أخرى

وبرز اسما البرهان ودقلو، ليس كحليفين وثيقين، وإنما من منظور يأخذ بالحسبان العمق الاستراتيجي للسودان، كمتنافسين غير معلنين على السلطة، ما دفع كل واحد منهما سريعاً إلى بناء شبكة علاقات وتحالفات وتحركات إقليمية وغيرها، لضمان موقعه، أو تحين الفرصة للإطاحة بالآخر.

وبينما يخشى اليوم، من حرب طويلة الأمد في السودان بين الطرفين، يدفع كلفتها الباهظة مدنيو السودان أولاً، تعيد الأحداث التذكير بالنزاع المسلح في إقليم دارفور منذ ٢٠٠٣، والذي ترك انعكاساته متعددة الأوجه على معظم دول الجوار السوداني، في شرق أفريقيا. ويأتي ذلك على اعتبار أن حدة المعارك، بحسب مراقبين، لم يشهد مثلها السودان كدولة رغم عقود الاضطرابات والانقلابات التي عاشها. ويبدو أن جميع الاتصالات الدولية والإقليمية التي تجري في العلن وخلف الكواليس، تصب في خانة منع خروج النزاع عن السيطرة والحد من تداعياته وتأثيراته إلى خارج الحدود

والظاهر أن القوى المؤثرة أو المعنية بالمشهد السوداني المشتعل، تتفادى اتخاذ موقف علني مع أي طرف في القتال، لمنع تأجيج التوترات، بينما تبدو الولايات المتحدة اليوم الأقل تأثيراً على طرفي الصراع، رغم خشيتها من تمدده في منطقة القرن الأفريقي، أو محاولة روسيا استغلال الأزمة للولوج أكثر إلى المنطقة عبر ذراعها غير النظامية، شركة مرتزقة "فاغنر".

الى جانب ذلك فان مصر هي الأخرى أبدت تخوفها مما يحدث في السودان لاسيما انها كانت تتوجس من خطر الأزمة الليبية على أمنها القومي، وتعيش صداع سد النهضة الإثيوبي، وخاضت الحرب ضد تنظيم داعش في شمال سيناء، اذ زادت الازمة السودانية من مخاوف مصر التي ترتبط مع السودان بحدود طويلة اثارت العديد من المشكلات معها ليكتمل بذلك قلق مصر والتي وجدت نفسها تقريباً في قلب الأزمة، رغم الموقف العلني الحذر الذي تنتهجه، وتخشى كذلك من إنعكاس الأزمة على موقف السودان من أزمة سد النهضة، أو خطر وصول حكم (إسلامي) على حدودها.

لكن بعيداً عن تعقيدات العلاقة المصرية السودانية، والبعد العربي لاشتباكات السودان، يكمن خطر إطالة أمد الأزمة، ببعده الإنساني والعسكري والاقتصادي، في قلب منطقة القرن الأفريقي، ومع الحدود مع ليبيا، وكذلك مع دولة جنوب السودان، التي قد تكون المتضرر الأكبر، مع تشاد، إذا ما تفاقم الصراع، من جهة، أو أعاد بشكل من الأشكال إشعال منطقة دارفور، التي تعد منطقة نفوذ لـ"الدعم السريع" وقائدها المعروف بـ"حميدتي" المتحدر من هناك، والتي تخشى تشاد خصوصاً من نواياه الإقليمية التوسعية.

كما قد يرتد الصراع الحاصل في السودان عكسياً على إثيوبيا، مع موجة نزوح مضادة، بعدما كانت حرب اقليم تيغراي في شمال إثيوبيا قد تسببت بتوافد عشرات الآف النازحين الإثيوبيين إلى الحدود السودانية الإثيوبية. علماً أن الحدود السودانية نفسها هي من أكبر الملاذات للهاربين من حروب المنطقة، الذين قد يكونون ضحايا مرة أخرى للحرب التي تهدد بعدم وصول المساعدات الإنسانية إليهم، ما يفاقم من حدة الأزمة الإنسانية في القرن الأفريقي.

والأهم من ذلك تداعيات هذه الحرب على دولة جنوب السودان، فرغم الثراء النفطي لجنوب السودان، الذي أحدث ضربة موجعة للسودان اقتصادياً بعد الإنفصال، فإن الجنوب لا يمكنه التمتع بتلك الثروة بمعزل عن الشمال الذي يّعد المعبر الوحيد أمامه لتصدير نفطه والحصول على عوائده، ومن ثم فإن إستمرار الحرب يعني بطبيعة الحال وقف هذا الممر، الأمر الذي يعتبر (شللًا كاملًا) للاقتصاد الجنوب سوداني الذي يعتمد في المقام الأول على هذا المورد في ظل شح وندرة الثروات الأخرى.

كما أن الجزء الشمالي من جنوب السودان يعتمد بشكل كامل على السلع والإمدادات القادمة من السودان، ومن ثّم فإن الوضع اليوم مرشح للتفاقم إنسانيًا بعد توتير الأجواء في الداخل السوداني ووقف معظم حركة الإمداد والتجارة شمالًا وجنوبًا، وهو ما ينذر بأزمة جديدة بدأت إرهاصاتها تلوح في الأفق مع الأسبوع الأول للحرب.

علاوة على ذلك فإن شبح المعركة الدامي قد يدفع ملايين السودانيين إلى الهروب بحياتهم إلى الجارة الجنوبية، هذا بخلاف نزوح سكان الشمال إلى الوسط والجنوب (علمًا بأن هناك نحو ٨٠٠ ألف لاجئ من جنوب سودان يعيشون في السودان، جراء الحرب الأهلية التي ضربت البلاد ويتوقع عودتهم في ظل تلك الأزمة)، وهو ما يعني

إرهاق حكومة الجنوب بأعباء ليست في إستطاعتها في الوقت الراهن ان تتحملها، إذ يعتمد ٧٥% من سكان جنوب السودان البالغ عددهم ١٢ مليون نسمة على المساعدات الإنسانية، هذا بخلاف ٢.٣ مليون جنوب سوداني لاجئين في بلدان مجاورة، بجانب مليونين آخرين نازحين داخليًا.

ومع النزوح المتوقع، فإن الأمن - وليس الاقتصاد وحده - بات في مرمى الاستهداف، فالتكالب على الموارد الشحيحة، والتنافس بين أهل الشمال والجنوب على لقمة العيش، سيشعل المشهد أمنيًا، ويتسبب بطبيعة الحال في صراعات ونزاعات قد ترتقي لدرجة التهديدات الأمنية الملحة، وهي البيئة الملائمة تمامًا لنمو وانتشار الجماعات المسلحة وتفشي سياسات الإبتزاز، الأمر الذي يحمل بين طياته تهديدًا مباشرًا لأمن واستقرار دولة الجنوب.

كما ان اشتعال الوضع في السودان سيكون له تأثيره الفج بالتبعية على الشأن الداخلي لجمهورية افريقيا الوسطى التي تعتمد في المقام الأول على ميناء بورتسودان في الحصول على احتياجاتها الخارجية، فضلًا عن إمدادات السلع والغذاء القادمة عبر السودان، وهو الممر الوحيد لها، الذي يوشك أن يتوقف مع استمرار أمد الحرب، ما يعني أزمة اقتصادية ومعيشية خانقة سيكون لها ارتداداتها الأمنية والمجتمعية على الدولة بأكملها.

وتحذر جيهان هنري، المحامية الأميركية المدافعة عن حقوق الانسان والمتابعة لملف السودان، من أكثر من "سيناريو كارثي".

من هذه السيناريوهات "انتصار الجيش وقيام البرهان ورفاقه بإعادة تثبيت إسلاميي النظام السابق"، وتجاهلهم الضغط الدولي كما سبق للعسكر أن فعلوا خلال أعوام الحصار في عهد البشير الذي أقام نظام حكم إسلامي-عسكري الى حين الإطاحة به.

وترى هنري أن في إمكان هؤلاء اللجوء الى"مظاهر واهية مثل تعيين بعض المدنيين المتحالفين معهم".

أما السيناريو الآخر المحتمل فهو عدم تسليم قوات الدعم السريع "بسهولة، وتمكّنها من إطالة أمد النزاع من خلال التحالف مع مجموعات مسلحة أخرى في محافظات بعيدة من الخرطوم".

والواضح من خلال ما يحدث في السودان أن الجانبين يحاولان إستمالة الأطراف الدولية في صراعهما. فحميدتي يحاول أن يصور نفسه بأنه يخوض معركة بعض القوى المدنية ضد الجيش وتحالفه المزعوم مع الإسلاميين المؤيدين لنظام الحكم السابق، ويسعى إلى تدويل الصراع بادعائه أكثر من مرة أن طائرات حربية أجنبية قصفت مواقع تابعة لقواته. في المقابل، يحاول البرهان تصوير معركته بأنها معركة الدولة ضد الميليشيا والفوضى، ويحاول بذلك استمالة الجارة مصر التي لا تُبدي إرتياحاً كبيرًا لدور حميدتي وشبكة علاقته الإقليمية.

وفي جميع الحالات، إذا لم تحسم المعركة أو يجري التوصل إلى تسوية تقود إلى وحدة الجيش السوداني، بصفتها مقدمة لنقل السلطة إلى القوى السياسية المدنية، فلن تكون هذه للأسف آخر القلاقل المسلحة التي تعصف بهذا البلد التائق إلى الإستقرار والتنمية.

وفي هذا الإطار، فإن هناك أربعة سيناريوهات للأزمة المشتعلة بين قوات الجيش وقوات الدعم السريع، وهي كالآتي:

السيناريو الأول: التهدئة والدمج في القوات المسلحة، وهو السيناريو الأكثر تفاؤلًا والمرغوب فيه. ويتحقق هذا السيناريو في حال نجاح جهود الوساطة الدولية والإقليمية بين طرفيّ الأزمة ووقف الصراع العسكري بين الطرفين والجلوس معًا لوضع ترتيبات تضمن عدم الإنزلاق إلى حرب أهلية بين الطرفين. وحل العوائق التي أدت إلى تعثر الاتفاق على دمج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة والتي من بينها المدى الزمني الذي يعتبر أبرز نقاط الخلاف بين الجيش والدعم السريع، وحل قضايا الإصلاح والدمج والتحديث في إطار بناء جيش مهني واحد. وذلك في ظل ربط الجيش التوقيع على الاتفاق السياسي بدمج قوات الدعم السريع في الجيش كجزء من الاتفاق النهائي للعملية السياسية. واذ ما حدث ذلك فإن العملية السياسية في السودان قد تشهد تطورًا كبيرًا قد يصل بها الحال إلى الوصول إلى استحقاقات انتخابية رئاسية مبكرة تحظى بدعم المجتمع الدولي.

السيناريو الثاني: التهدئة دون الدمج، وقد يتحقق هذا السيناريو بناء على المعطيات الآتية: أولًا، نجاح الوساطة من قبل الأطراف الدولية والإقليمية في تحقيق تهدئة بين الطرفين لكن دون إنهاء المشكلات التي حالت دون إتمام عمليات دمج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة. ثانيًا، أن يتم الاتفاق على استكمال عملية الدمج لكن دون جدول زمني محدد. ومما لا شك في أن نجاح العملية السياسية في ظل هذا السيناريو ستكون صعبة للغاية. ومع ذلك قد يشهد السودان في ظل هذا السيناريو انتخابات رئاسية بدعم من قوى إقليمية ودولية، وتحت إشراف من الأمم المتحدة، ولكن دون تحقيق استقرار دائم وكلي في البلاد.

السيناريو الثالث: احتمال حسم الوضع لصالح الجيش: من المحتمل أن يتمكن الجيش من بسط السيطرة خاصة في ظل الحديث عن حل قوات الدعم السريع، حيث يتوقع أن يلتحق الكثير من ضباط وعناصر هذه القوات بالجيش. وهذا يعني أن الأمور قد تستتب نسبيًا وتدريجيًا لصالح القوات المسلحة، لاسيما إذا تلقت دعمًا ماليًا وعسكريًا كبيرًا من قبل الدول التي تؤيد مؤسسات الدولة. ومع ذلك، فإن قرار الحل الذي اتخذه الفريق البرهان أيضًا محفوف بالمخاطر، وقد يعني استمرار الصراع المسلح، الذي سيغلق أبوب التفاوض.

السيناريو الرابع، اندلاع حرب أهلية، وهو السيناريو الأكثر تشاؤمًا، وغير المرغوب فيه على الإطلاق من القوى الداخلية أو الدولية. وقد يتحقق هذا السيناريو في حال تطور الاشتباكات بين الجيش وقوات الدعم السريع ولجوء كلا الطرفين إلى أطراف خارجية للحصول على الدعم المادي والعسكري. وكذلك فشل جهود الوساطة الدولية والإقليمية والوصول إلى طريق مسدود بين الطرفين.

إن حدوث هذا السيناريو، غير المرغوب فيه، قد يؤدي إلى اشتعال المعارك بين طرفي الأزمة، الأمر الذي يؤدي إلى إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية، وربما إنهاء العملية السياسية الجارية الآن برمتها، ودخول البلاد في فوضى قد تمتد إلى سنوات.

النقص التشريعي لمكافحة الفساد في العراق

د. أسامة شهاب حمد الجعفري

جامعة الكوفة – كلية القانون

لم تعد صناعة التشريع تنتهي بمجرد صدوره ونشره،انما ينبغي قياس جودة التشريعات من خلال تتبع الأثر الذي انتجته في المجتمع حول مدى تحقيق وغاياتها. فعلى الرغم من تشريع قانون هيأة النزاهة والكسب غير المشروع رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ الذي حل محل امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٤ والذي بموجبه تأسست هيأة النزاهة العامة الاتحادية الا ان الفساد في العراق ومنذ ذلك الحين في تنامي وتزايد حتى بات يهدد النظام السياسي في شرعيته ومقبوليته. وهذا التزايد في معدلات الفساد الاداري والمالي احد أهم أسبابه هي المنظومة التشريعية نفسها التي تواجهه، فقانون هيئة النزاهة الاتحادية قاصرُ عن الحماية الموضوعية و الاجرائية للمال العام.

ويتمثل القصور في الحماية الموضوعية للمال العام في ان العراق ليس لديه قانون خاص بمكافحة الفساد و انما لديه قانون هيأة النزاهة الاتحادية الذي يختص ببيان تشكيلات هذه الهيئة وهيكلها الإداري و صلاحياتها من دون الغوص عميقاً بتحديد صور افعال الفساد وعقوباتها بشكل يتناسب وحجم هذا التزايد اذ اعتمد اعتماداً كلياً على القواعد العامة في قانون العقوبات رقم ١١١ المشرَع عام ١٩٦٩ عندما كان الفساد لا يشكل تهديداً. وهذه القواعد لم تستطع ان تجرم كل صور الفساد ولم تقرر عقوبات رادعة تتناسب مع خطورة هذه الجرائم واضرارها لانها أغفلت خصوصية جرائم الفساد التي تتميز بغياب الأذى الشخصي (الضرر المباشر) الناتج عن الجريمة، و سرية ارتكابها وعدم الشعور بأضرارها إلا بعد مرور وقت طويل إذ تظهر للعيان بصور الفشل العام عن توفير الخدمات، فتضيع معالم الجريمة في عمومية اثارها على الجميع. إذ ان هذا القانون لم يجرم الإتجار بالنفوذ وهو احد الصور الشائعة للفساد في الوظيفة العامة إذ يستخدم الموظف العام نفوذه المستمد من وظيفته للتأثير على الموظفين لتحقيق مصلحة له او لغيره. واقتصر تجريمه للأختلاس على الصورة التقليدية المتمثلة باختلاس مال وترك صورة اختلاس منفعة المال العام عبر الاستخدام غير المشروع له خارج التجريم، فإن مجرد الاستخدام غير المشروع للأموال العامة و لولم يقترن بنية التملك فهو اختلاس لفوائد و منافع المال العام نفسه. ولم تمتد سياسة التجريم والعقاب الى صورة محاولة الاختلاس ولو لم يحصل الاختلاس لتحقيق رادع اكبر. ولم تمتد نحو تجريم اختلاس أموال القطاع الخاص فأموال هذه المشروعات وان كانت ليست من الاموال العامة إلا ان اتصالها الوثيق بالاقتصاد القومي يقتضي من المشرع رعاية أوفى. ومن التعارض بين قانون العقوبات و قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم ٣١ لسنة ٢٠١١ الذي عدّ جريمة هدر المال العام وتبذيره من جرائم الفساد إلا ان هذه الجرائم خالية عن أي عقوبة وهي صور غير تقليدية

لجريمة الاختلاس فلا يشترط فيها الاثراء الشخصي وانما يكفي لتحقيقها تغييب ثمار المال العام عن حياة المواطنين بسوء ادارته وضياعه وتبذيره. ولم تعد هذه السياسة جريمتيّ تجاوز الموظفين حدود وظائفهم والكسب غير المشروع من جرائم المخلة بالشرف ومن ثم يحق لمرتكبي هذه الجرائم البقاء في مناصبهم و الترشيح واشغال المناصب العليا في الدولة على الرغم من امتلاكهم قيد جنائي يتعلق بجرائم الفساد وهذا خلافاً للمنطق القانوني السليم الذي يقضي بان تكون كل جرائم الفساد هي جرائم مُخلة بالشرف تبرر عزل الموظف والمكلف بخدمة عامة من الوظيفة لانه غير جدير بالثقة العامة، خاصة وان أغلب جرائم الفساد تكيف تكييفاً قانونياً من هذا النوع من الجرائم فتكون هذه القوانين بمثابة إعادة تدوير الفاسدين نحو الوظيفة العامة لاستمرار الفساد فيها. ولم يتضمن قانون النزاهة نص خاص يجرم صور المساهمة والتحريض والشروع في تجريم افعال الفساد، فجرائم الفساد ترتكب غالباً بجهود مشتركة ومن خلال شبكة سرية وان وجود مثل هذا النص يساعد على كشف هذه الشبكات التي حرضت وسهلت وساهمت على نهب المال العام. و لم تتضمن المنظومة التشريعية جريمة الفشل العام عن مكافحة الفساد كما فعل المشرع البريطاني الذي أقر هذا النوع من الجرائم.

اما القصور التشريعي في الحماية الإجرائية للمال العام فان من خصوصية جرائم الفساد انها ترتكب في العتمة وفي الأروقة السرية للوظيفة فيصعب الوصول الى دليل اثبات هذه الجرائم اضافة الى ان أدلة اثبات جرائم الفساد محاطة بترسانة من القوانين التي تمنع الوصول الى الدليل والمعلومة والوثيقة التي تثبتها. فقوانين الوظيفة العامة تقرر سرية العمل الوظيفي بل وتجرم إفشاء أسرار الوظيفة بشكل مطلق ومن دون تعديل قوانين الخدمة المدنية التي تحكم الوظيفة العامة ورفع سرية العمل الاداري وتشريع قانون الشفافية الذي يسمح في الوصول القانوني الى المعلومة والوثائق تبقى جرائم الفساد محمية بالقانون وتبقى الجهود المجتمعية لمكافحة الفساد جهود ضعيفة وتحت طائلة القانون لان القانون سيكون الى جانب الفاسدين وسلاحاً بأيديهم لمكافحة كل مواطن صادق يقوم بواجبه الدستوري في حماية المال العام. كما ان حجر الزاوية في قوانين مكافحة الفساد مفقود في العراق اذ يعد استرداد عوائد الفساد حجر الزاوية في عملية مكافحة الفساد لأن حرمان مرتكبي جرائم الفساد من ثمرة مشروعهم الإجرامي هو الجزاء الأكثر ايلاماً وردعاً لهم إلا ان العراق لا يملك لحد الان قانون اجرائي فعال يبين طرق الاستدلال والتقصي لاسترداد الاموال وهذا نقص هائل في عملية مكافحة الفساد.

الدخان الأبيض في السياق السياسي

د.حيدر الجوراني

أكاديمي وباحث في علم النفس الإجتماعي والسياسي- فنلندا

أصَعب ما يُواجه الباحِث في المَجال الأَكاديمي هو نقل الترجمة للمصطلح العلمي والأكاديمي من لغة إلى أخرى، إلاّ أَنني سَأجتَهد جاهداً بتوصيف المَعنى الجِرَفي لمَفهوم الدُخان الأبيض كَمُصطلحٍ عِلمي متداول في العلوم السياسية والإجتماعية و تحديداً علم النفس السياسي.

التَضليل السياسي (Political Gaslighting) هو أي خطاب يجعل الفَرد المُتلقي يَشعُر بالشَك ويُربك مُدركاته وإحساساته بالواقع السياسي. وقد إسُتعمِل المصطلح كتوصيف لظاهرة تَحدث عادةً في العلاقات الشخصية، ولكنه تطور في الدراسات العلمية الحديثة لعلم النفس السياسي لتوصيف ظواهر تتعلق بالإعلام وتقنياته في مجال السياسة المعاصرة.

إشتُق المَفهوم من مسرحية (Gas light) عام ١٩٣٨ والتي عُرِضت على شكل فلم سينمائي عام ١٩٤٤، والذي يحاول فيه زوج البطلة فيكتوريا أن يستغل حالتها النفسية وإيهامها بإن ضوء غرفتها ليس خافتاً كما تُدرك هيَ، وأنه مَحظ هَلوسات سايكولوجية.

بينما في الحقيقة هوَ نفسهُ من أخفت الضوء ليرتقي السَلالم محاولاً سرقة مجوهراتها الثمينة.

ومُنذ السَبعينيات إستَعملَ المُتخَصصون النَفسيون هذا المفهوم والذي تَطور مُؤخراً في مَجال صِناعة السياسة والإعلام والتعامل مع الجمهور. وبتعريف بَسيط هو آلية دفاعية تتم بطرق تسويق الخطاب الإعلامي لخِداع وتَضليل الآخرين من خلال إستهداف ثقتهم المَعرفية وإستغلال عواطفهم وخلق حالة من الإيهام لديهم. ويرى بَعض الباحثين في علم النَفس السياسي أنَ الغاية من آلية التضليل بالدخان الأبيض هي سِيادة فكرة الإيهام لدى الرأي العام وتضليل ما وراء الحقيقة حتى لو تم إكتشافها لاحقاً، أو على الأقل تقييد مَعرفة الحَقيقة على أضيق نطاق ومن ثّم فإن المُتلقي سيكون ضحية الصَدمة بالمعنى العلمي لتلك الآلية.

ولعل الأمثلة في هذا السياق كثيرة، وهو ما شَهِدته الديمقراطيات المتقدمة، وخطاباتها وما آلت إليه الأحداث في خطابات الرئيس الأمريكي ترامب مؤخراً كأختراق المخابرات الروسية حَملات الإنتخابات الأخيرة وإن الإنتخابات كانت غير نزيهة مما حَدا بخلق حالة من التشكيك في العقل الجمعي لجمهور كبير من الأمريكيين وزعزعة ثقتهم بديمقراطيتهم الأولى في العالم.

ربما لا يخلو السِياق السياسي العِراقي في مُحتواه مِن هذه الظاهرة، ولكن إستفحالها في الرِسالة الإعلامية ضمن السِياقات السياسية الإجتماعية تجعل تراكمات الوعي الزائف وإعادة إنتاجه أمراً موازياً لديمومة الأزمات السياسية وترحيلها إلى الأمام ومن ثمّ تكون عائقاً كبيراً أمام تطور الوعي السياسي لدى الأفراد.

فمُحتوى الخِطاب السياسي المُوجه لأبناء المحافظات الجنوبية في عام ٢٠٢٢ (إن أعداء الحُسين منعونا من أن نُقَدم الخَدمات ونوفرها لأهالي الجنوب كونهم شيعة) هو تضليلٌ أبيضٌ لإعادة إحياء وعي زائف يَعصفُ الذاكرة الجَمعية لإسترجاع وتنشيط خِطاب (نَحن – هُم) أي شيعة وسُنة وخطاب الإحتقان على أُسس طائفية. أو أن تسويقاً إعلامياً عِبر مِنَصة لفيس بوك ألكترونية وموثقة بعلامة زرقاء تنقل خَبراً مفادهُ أن محافظة الأنبارغربي العراق تم إختيارها ضمن الشعوب الأسعد في العالم، أو قد يلجأ السياسي بتوظيف النَص الديني أو الخطاب العقائدي بِسياقَيه التَرهيب والتَرغيب لضمان الطاعة والولاء للسياسيين واللذانِ دونَهما سَيكون النَبذ والذنب مِن نَصيب الَفرد المُتلقي.

يلجأ صُناع القرار السياسي لهذه الآليات لإدامة الإستقطاب الذي هو الضد النَوعي للوعي السياسي الواقعي، وقد يَكون التضليل بطريقة الدُخان الأبيض عن طريق جماعات التفكير المُحيطة أو التابعة للنخبة السياسية (كالمستشارين والصحفيين ومراكز التفكير والباحثين)، من خلال صناعة الرأي المُزيف وإيهام الرأي العام به، ومن الجدير بالذكر أن محتوى الإعلام السياسي في العراق وإنعكاسه على التفاعل الإجتماعي لم يخضع بشكل موضوعي للبَحث والتَحليل وتحديد آثارهُ السلبية على الثقافة والهوية السياسيين على الرغم من أن ظاهرة التضليل للرآي العام بآلية الغاز الأبيض تُسَوق إعلامياً يومياً، الأمر الذي جَعل محتوى وسائل التواصل مَشحونة بالإستقطاب الذي يمثل أهم العوامل المُساعدة لديمومة الصراعات الداخلية بين الجماعات الإجتماعية في المُجتمع.

إن تشخيص إشكالية إستعمال الغاز الأبيض في صناعة الرأي من شأنها أن تُنقذ الإجهاض المُصاحب للتَشظي المُحتمل للحركات الإجتماعية وسيزيد من تفاعلاتها الإيجابية بخلق وعي سياسي يواكب متطلبات الحياة والظروف السياسية التي تسعى بطبيعتها لإحداث تغيير ضمن سياق سلمي وديمقراطي يضمن تعزيز السلم الأهلي.

احتجاجات الإصلاحات القضائية وصراع الهويات في الداخل الإسرائيلي

د. خالد طارق عبد الرزاق

تتواصل عاصفة الاحتجاجات التي تجتاح إسرائيل وقطاعات واسعة، يهودية أُخرى، في مختلف انحاء العالم على خلفية حزمة التشريعات القانونية الجديدة التي شرعت الحكومة الإسرائيلية الجديدة (الحكومة ٣٧) وائتلافها البرلماني في سَنِّها في الكنيست الإسرائيلي تحت عنوان "إصلاح الجهاز القضائي" بينما وضع المعارضون لها عنوان "الانقلاب القضائي" أو "الانقلاب على الحكم".

يتبادر اليوم في أوساط المهتمين بالشأن الإسرائيلي سؤال: "لماذا يسعى نتنياهو وقوى اليمين الإسرائيلي لإجراء تغييرات جوهرية على السلطة القضائية"؟ وللإجابة على هذا التساؤل يجب أن نعرف حقيقة مفادُها ان المجتمع الإسرائيلي ينقسم اليوم إلى معسكرين رئيسيين، المعسكر الأول يسعى إلى الحِفاظ على نهج الحياة القائم داخل (الدولة الإسرائيلية)، مجتمع ذو طابع غربي علماني يضمن حقوق النساء وحقوق المثليين وحرية التعبير وحرية الصحافة إلى جانب باقي الحريات العامة، يقابله معسكر يسعى إلى ترسيخ نهج حياة أكثر يهودية أكثر التزاماً بِحُرمة السبت وبالشريعة اليهودية وأكثر استيطانية. وإذا ما راجعنا أبرز النقاط التي تضمنه مشروع "الإصلاح القضائي" والذي تمحور حول أربعة مجالات رئيسة هي:

المجال الأول: سلطة المحكمة العليا التي تشكل جوهر الخلاف في التعديلات المقترحة، حيث تعتبر المحكمة أحد الفاعلين الأساسيين في النظام السياسي الإسرائيلي، وذلك من خلال دورها في العمل على حفظ التوازن السياسي بين مؤسسات الدولة التشريعية والقضائية والتنفيذية. إذ منذ اعلان قيام إسرائيل في العام ١٩٤٨، لم تتفق الأحزاب الإسرائيلية على دستور للدولة، واستعاضت عن ذلك بقوانين الأساس التي تشكِّل أساس الحكم وتنظم العلاقة ما بين السلطات الحاكمة والمجتمع. إذ يتمثل دور المحكمة العليا في حفظ التوازنات السياسية و"حماية الحقوق الأساسية" وهي تنظر في كافة الاستئنافات والقضايا ضد سلطات الدولة أو الهيئات العامة، والأهم من ذلك أنها تبتّ في دستورية القوانين التي تصدرها الحكومة ولديها الصلاحيات لإلغائها. لذلك، فإن أحد الأهداف الأساسية للتعديل القضائي هو تمكين الحكومة من تمرير التشريعات، سواء التي أبطلتها المحكمة في السابق أو التي سوف تُمرَّر مستقبلاً، وذلك بموافقة أغلبية بسيطة من أعضاء الكنيست، أي ٦١ عضواً من أصل ١٢٠ عضواً. وهذا يعني مِنَ الناحية العملية أن ميزان القوى سيميل لصالح السلطات التشريعية التي ستتمكن مِن سنّ القوانين، بما في ذلك قوانين الأساس، مع تقييد دور المحكمة أو أية رقابة قضائية.

المجال الثاني: يتعلق بتركيبة المحكمة العليا. إذ تشمل خطة "إصلاح القضاء" منح أعضاء الكنيست نفوذا أوسع في لجنة تعيين قضاة المحكمة العليا، وذلك بهدف منح السلطات السياسية دوراً محورياً في إختيار أعضاء

اللجنة، وهو ما سيسمح للحكومة الحالية، في حال استمرت لأربع سنوات، حق تعيين أربعة قضاة جدد مكان الأربعة الذين سيتقاعدون خلال السنوات الثلاث القادمة، ثلاثة منهم مِنَ الليبراليين، والسيطرة مِن ثَمّ على المحكمة العليا. وقد أقر الكنيست، في ٢١ مارس/آذار ٢٠٢٣، أول قراءة، مِن ثلاث قِراءات، لمشروع قانون يهدفٍ إلى توزيع السلطة في لجنة اختيار القضاة، وهو ما سينهي التوازن الحالي الذي يتطلب اتفاقا بين الممثلين السياسيين والمهنيين، ويمكِّن السياسيين في الائتلاف مِنَ السيطرة على التعيينات.

المجال الثالث: يتعلق بحماية نتنياهو وحلفائه، حيث يعمل الائتلاف الحاكم على مساعدة نتنياهو وزعيم حزب "شاس"، المتحالف معه، آرييه درعي، في مشكلاتهم القانونية وقضايا الفساد والاحتيال التي تلاحقهم، وذلك بسن قوانين تمنع تنحية رئيس الوزراء من منصبه، وتضع طريقتين فقط لفعل ذلك: إمّا أنّ يقوم رئيس الوزراء بإبلاغ الكنيست بأنه سيتنحى من منصبه، وإما أن الحكومة تنحي رئيس الوزراء بأغلبية ثلاثة أرباع وزراء الحكومة، ثم يتم تأييد هذا القرار بأغلبية ٩٠ عضوا في الكنيست. وبالصورة نفسها، يسعى الائتلاف إلى إعادة درعي الذي أبطلت المحكمة العليا تعيينه، في ١٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٣، وزيراً للداخلية والصحة، مشيرة إلى أنه أُدين بتهرب ضريبي، وهو ما دفع نتنياهو لإقالته من منصبه، منتقداً قرار المحكمة التي اتهمها بتجاهل "إرادة الشعب".

المجال الرابع: يتعلق بالمستشارين القانونيين، الذين يسعى الائتلاف الحاكم إلى الحد من صلاحياتهم وتأثيرهم داخل الوزارات. في العادة، يستشهد قضاة المحكمة العليا بتوصيات هؤلاء المستشارين عندما ينظرون في حسن سير الحكومة. وستمكِّن التعديلات التشريعية المرتقبة توصياتهم باعتبارها نصائح غير ملزمة، وذلك بهدف إضعاف سلطة كبار موظفي الدولة.

أن التغييرات الهيكلية التي تسعى قِوى اليمين الإسرائيلي لإحداثِها في الجهاز القضائي سيكون لها تأثيرُ كبيرُ على مختلف مفاصل الحياة داخل إسرائيل، ولذلك، نجد أن غالبية القطاعات التي خرجت إلى الشارع ضد مشروع "الإصلاح القضائي" في حقيقتها تُريد أن تحفظ "الدولة العميقة" التي تُحافظ على طابعها الغربي وترى نفسها جزء لا يتجزأ مِنَ المُعسكر الغربي هي قطاعات ذات خلفية علمانية، إذ أثبتت المظاهرات الأخيرة قصور التحليلات السابقة التي تنبأت بهيمنة اليمين الديني والاستيطاني على مفاصل الدولة العميقة في إسرائيل، إذ ان حملة الإضرابات التي شملت قطاعات مختلفة في مؤسسة الجيش وسلاح الطيران والشاباك والموساد وشركات التكلنوجيا المتقدمة (الهايتك) وأساتذة الجامعات تضامناً مع المظاهرات الأخيرة والتي أجبرت الحكومة على أثرها تأجيل المضي بِمشروع القانون، توضح لنا أن النخبة العلمانية ما تزال المهيمنة على المفاصل الحيوية داخل إسرائيل. نعم، إنَّ الوزن السياسي والانتخابي لِهذهِ القِطاعات قد تراجع لحدٍّ كبير في العقدين الأخيرين بعد أن تحول حزب العمل الإسرائيلي وحزب ميرتس اليساري إلى هامش السياسة الإسرائيلية، إلا ان المفاجئة كانت في التأثير الكبير لهذهِ القطاعات داخل المجتمع الإسرائيلي مقابل قطاعات الحريديم والمستوطنين.

لكن علينا أن نُدرك إن هذهِ القطاعات خرجت دفاعاً عن "الديمقراطية اليهودية" وليست عن الديمقراطية بِمعناها العام الذي يشمل جميع قطاعات المجتمع الإسرائيلي بما فيهم العرب إذ ما تزال الثقافة "الإثنوقراطية" هي المُهيمنة على المجتمع الإسرائيلي. حتى المحكمة الإسرائيلية العليا التي يعتبرها المحتجون ضمانة للديمقراطية هي التي أيدت قانون "الدولة اليهودية" الذي عّرف إسرائيل على انها "دولة يهودية ديمقراطية" وهو الأمر الذي يتعارض مع قيم الديمقراطية الليبرالية إلى جانب العديد مِنَ القوانين والقرارات المثيرة للجدل التي تمس حقوق الفلسطينيين والعرب في الداخل الإسرائيلي. نحنُ نتحدث عن ما يفوق ٢٠% من سكان إسرائيل مِنَ العرب ما يزالون خارج المعادلة الديمقراطية بعد مرور ٧٥ عام على تأسيس (دولة إسرائيل). إذ يُمكن القول أن المظاهرات التي هزت إسرائيل في الأسابيع الأخيرة هي إلى حد كبير صراع بين مؤيدي نسختين مختلفتين من الفصل العنصري - أحدهما يميني وصريح بطبيعته والآخر يسعى إلى الاختباء وراء ورقة تين مِنَ الليبرالية.

إلا ان هذا الحراك الإجتماعي قد يكون مُقدمة لفتح نقاشٍ أوسع مستقبلاً بخصوص حقوق الأقليات في الداخل الإسرائيلي ويدفع باتجاه صعود تيار إسرائيلي لديه الإرادة السياسية للحديث عن دولة واحدة تحفظ الحقوق لجميع مواطنيها بدون استثناء أو الحديث عن حل الدولتين. وإنهاء واقع الاحتلال.

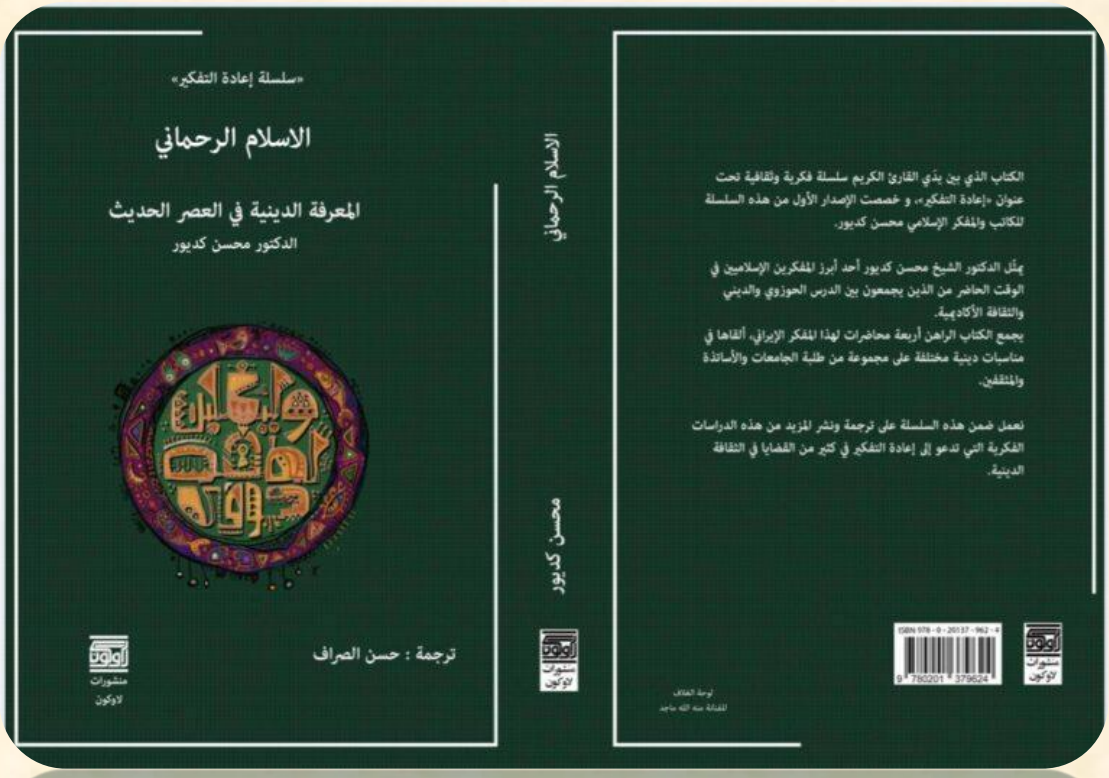

عرض كتاب : أطروحة الإسلام الرَّحماني

أ.د. إياد العنبر

مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية – قسم دراسات الازمات

بعد انتشار الحركات الجهاديّة التي تذيّل عناوينها باسم الإسلام وترفع شعارات التطرّف، حاول الكثير من المختصين في الفكر الإسلامي تقديم قراءات مخالفة لهذه الصورة التي تقدّم الإسلامَ على أنه دينٌ يشرعن العنفَ ويبيح انتهاك الحقوق والحريات. وتبنَّى بعض المفكرين الإسلاميين ومراكز دراسات وأبحاث غربية تقديم أطروحات مغايرة للإسلام تبرّز عناوينَ أخرى غير العناوين السياسية والمتطرّفة، ولعلَّ من أهم هذه المشاريع ما طرحته مؤسسة راند الأمريكية(RAND Corporation)في عام ٢٠٠٧ ، بعنوان (الإسلام المعتدل).

مشكلة هذه الطروحات والمشاريع أنها تأتي من قراءة سطحيّة وانتقائية وغير متعمّقة في المباني الأصولية للفكر الإسلامي، وغالباً ما تركّز على زاويا معيّنة ولا تعالج قضايا تأسيسية، لذلك لا يتعدّى تأثيرها غير التسويق الإعلامي، ولا نجد لها الكثير من التأثير في مشاريع الإصلاح الفكري والديني.

ومن ضمن الردود على تلك الطروحات والمشاريع، وفي قبال محاولة حركات الإسلام السياسي احتكار وفرض مفهومها للدين على المجتمعات الإسلامية، طرح المفكر الإيراني محسن كديور أطروحة (الإسلام الرَّحماني) ضمن مشروعه النقّدي والإصلاحي للتفكير الديني وقد نقله من الفارسية الى العربية (حسن الصراف) ويقع الكتاب في ١٣٦ صفحة صادر عن منشورات لاوكون، بغداد، ٢٠٢٢

يأتي مفهوم الإسلام الرحماني في مواجهة قراءات رائجة أخرى للإسلام مثل: الإسلام الرجعي والإسلام الثوري والإسلام الرسالي والإسلام الفقهي والإسلام العرفاني والإسلام السياسي والإسلام الحداثوي والإسلام الأصولي والإسلام العلماني والإسلام الليبرالي... ومن ثم لا يعبّر الإسلام الرحماني عن قراءة متجزئة للإسلام ولا يسعى إلى حذف أيّ شيء من التعاليم الإسلامية، فكلّ ما يجري في إطار الإسلام الرحماني يتمثَّل بأمرَين: أوّلاً: تصحيح بعض الأحكام والشعائر والطقوس التي قُرأَت وفُهِمَت خارج إطارها وبعيداً عن ظروفها الزمانية والمكانية الخاصة بعصر النزول، ومن ثمّ ابتعدَت عن جوهرها الرحماني. ثانياً: يتم الاقرار ببعض الأحكام العقلائية التي لا تخالف التعاليم الإسلامية.

إن سبب تسمية هذه القراءة للإسلام بـ(الإسلام الرحماني) هو للتأكيد على تعاليم الرَّحمة في النصوص الدينية، ولفرز هذه القراءة وتمييزها عن قراءات أخرى للإسلام التي تقصي محور الرَّحمة تماماً، وتسعى إلى إقامة حكم دين الله باستعمال العنف والقسوة والشقاء.

ويقدّم الإسلام الرحماني قراءة للإسلام مكوّنة من عشرة محاور رئيسة: رضا الله، العدالة، العقلانية، الرَّحمة، الأخلاق، الكرامة وحقوق الإنسان، الحريّة والاختيار، العلم والتخصص (التكنوقراطية)، الديمقراطية والعلمانية العينية. مع الوقوف عند كلّ محور من هذه المحاور العشر تتضح معالم الإسلام الرحماني بنحو أدق، وبالتالي يسهل قبوله أو رفضه.

ولعلَّ من بين أهم الركائز في أطروحة (الإسلام الرحماني) لكديور التي يجب التوقف عندها، مفهوم العلمانية العينية. إذ بحسب قراءة (الإسلام الرّحماني) "لا يحقّ للحكومات والدول التدخل في المؤسسات الدينية كمرجعية التقليد، والحوزات العلمية والمساجد ومراكز التعليم والتبليغ الديني، والمؤسسات الخيرية الدينية. وفي مقابل ذلك يتصدى الإسلام الرحماني للدين الحكومي ويرفض بنحو قاطع زج كلّ من رجال الدين والمسجد ومدارس العلوم الدينية والمرجعية في إطار الدولة."

ولا يرى الإسلام الرحماني في الإسلام شأناً خاصّاً، بل للإسلام تعاليم عدّة تعنى بالشأن العام. لذا إن خصخصة الإسلام في مجال محدد دون آخر، هو قَلب الإسلام وتحريف لغايته. وبخصخصته تنتفي النزعة الإسلامية في

مقارعة الظلم الاجتماعي والسياسي. لا يرى الإسلام الرحماني إمكانية نزع الدين كليّا عن السياسية، ولا يعدّه أمراً مطلوباً. ولا يدعو الإسلام الرحماني إلى استقلال الدولة عن الدين أو استقلال السياسة عن الدين، بل يدعو إلى استقلال المؤسسة الدينية عن المؤسسة السياسية، أيْ فصل الدولة واستقلالها عن المؤسسة الدينية. بناءً على هذا "يحق للمتدينين –كالمسلمين- ومع الاحتفاظ بهويتهم الدينية أن ينشطوا في المجتمع المدني، وأن يبادروا إلى تأسيس الأحزاب السياسية، وأن يشكّلوا حكومة في حال حصولهم على أغلبية الأصوات. مثلما يحقّ كلّ ذلك لِمن لا يؤمن بالدين أن ينشط في كلّ هذه المجالات بكامل حريّته. بناءً على هذا على النظام السياسي أن يستوعب نشاط كلّ الفئات والجماعات، وأن يكون محايداً في تعامله مع الاعتقاد بالدين أو عدم الاعتقاد به."

عرض كديور مصطلح (الإسلام الرحماني) في محاضرة له بتاريخ ٢٤ تموز ٢٠١٠ ألقاها في المركز الثقافي الإسلامي للجالية الإيرانية في مدينة أوكلاند في شمال كاليفورنيا. وتعود بداياته إلى آراءٍ ذكرها في صيف ٢٠٠١. لكنّه أعاد مفرداتها ومحاورها في سلسلة محاضرات في بدايات ٢٠٢١ في معرض نقده لأطروحات المفكر الإيراني عبد الكريم سروش، إذ عدّ طروحات الأخير النقدية للإسلام والسلطة تتماهى مع أبجديات الإسلام السياسي والتيارات الجهادية والدعوية. وقد عرّف هذه المحاضرات وقدّم قراءةً عنها حسن الصرّاف في مقال له نُشر في تموز الماضي ضمن كتاب شهري يصدر عن مركز المسبار للدراسات والبحوث.

محسن كديور يعمل حالياً أستاذاً وباحثاً في جامعة ديوك (Duke University) في الولايات المتحدة الأمريكية، ويُعد معارضاً للنظام السياسي الإيراني ومن أهم منظّري التيار الإصلاحي في إيران، وتصدّى عبر كتاباته ومحاضراته لنقد المباني والأسس التي تستند عليها نظرية ولاية الفقيه في الحكم السياسي التي ضمّنها في كتبه (نظريات الحكم في الفقه الشيعي) و(الحكومة الولائية) و(هواجس الحكومة الدينية). يعتقد بأن أطروحة (الإسلام الرحماني) تقدّم أنموذجاً مغايراً لقراءة "الإسلام التي تهيمن في إيران، وتركت أضراراً كبيرة على الإسلام، فهي تحكم باسم الإسلام وضدّ الإسلام في آنٍ واحد. يأتي الإسلام الرحماني ليقدّم تمييزاً واضحاً عن القراءة الرسمية للإسلام في إيران."

وكديور الذي اعتُقِل بزمن حكم الشاه البهلوي في نيسان ١٩٧٩ من قبل عناصر السافاك (المخابرات الإيرانية)، وذاق في عادل آباد بشيراز تجربته الأولى في الحبس بتُهمة الإخلال في النظام العام والتآمر ضدّ الأمن القومي، قد اعتُقِلَ أيضاً في عام ١٩٩٨ في نظام الجمهورية الإسلامية لمدّة سنة ونصف بتُهمة (التبليغ ضدّ النظام ونشر الأكاذيب بقصد تشويش الأذهان العامة)، لأنه انتقد أداء الثورة الإسلامية عشية ذكراها العشرين. وفي ٢٠١١ صدر عن مركز دراسات الحكمة والفلسفة في إيران وعن وزارة العلوم في الجمهورية الإسلامية قرارٌ إداريّ يقضي بفصل كديور مِن موقع عمله، واقصاءه الدائم عن الوظيفة الحكومية بتهمة (نشر مقالات مسيئة ضد أركان نظام الجمهورية الإسلامية المقدّس، ومقام الوليّ الفقيه وشخص القائد المعظّم والتبليغ ضدّ النظام).

واليوم تواجه اطروحة كديور حول (الإسلام الرحماني) ردوداً كثيرة في الداخل الإيراني، إذ حتّى شخص المرشد الإيراني السيد الخامنئي وصف مصطلح (الإسلام الرحماني) بأنّه ضمن محاولات مضللة وباطلة، تهدف إلى ترويج الإسلام في ضوء اتجاهات ليبرالية. وقد صدرت عن مؤسسات حكومية رسمية في إيران ثلاثة كتب والعديد من المقالات في الرد على آراء كديور حول الإسلام الرحماني.

الترجمة

استطلاع رأي

البلدان ذات الأغلبية المسلمة

تُشكك بالنوايا الأميركية*

محمد يونس**

ترجمة : سميرة ابراهيم عبد الرحمن***

يتطلب رسم السياسات العامة للدول تطوير عمليات إستطلاعات الرأي التي تجريها مراكز قياس الرأي، والمضي قُدمًا بها لتحقيق نصيب أكبر من المشاركة المُجتمعية العامة والقصد من وراء ذلك هو إشراك الأفراد والجماعات والمؤسسات المختلفة في صياغة وبلورة رؤى والعمل بمقتضاها، فهي نتائج إسترشادية مهمة، الامر الذي يُصيرها أحد مدخلات صناعة القرار.

نالت مؤسسات استطلاع الرأي في الدول الغربية ثقة المواطنين والحكومات على حد سواء، بل أصبحت نتائج هذه الإستطلاعات تشكل بوصلة تعكس مدى رضا وشعبية سياسات الحكومة، وراحت الحكومات تعدل من سياساتها وقراراتها في ضوء نتائج الإستطلاع.

وجاء تطور الاتصالات والثورة التكنولوجية وزيادة أهمية البحوث العلمية ليجعل من دراسات الرأي العام واستطلاع اتجاهاته تفرض نفسها وبقوة، وغدت الكثير من الفعاليات في مختلف المجالات تعتمد عليها اعتمادًا لا غنى عنه. إذ نرى ان في الولايات المتحدة وحدها ٣٧٥ مؤسسة قياس رأي والتي عادة ما تكون مستقلة، الامر

---

* المقال منشور على موقع غالوب لإستطلاعات الرأي على الانترنت في ٧ نيسان/ابريل ٢٠٢٣.

** الدكتور محمد يونس رئيس التحرير في استطلاع "غالوب " العالمي. يركز البحث الذي يقوم به في غالوب على تحديات التشغيل في العالم العربي والعلاقة بين الأغلبية المسلمة والمجتمعات الغربية. يقدم يونس افادات لزعماء العالم والمؤسسات الدولية عن البحث الذي تجريه غالوب، ويطرح آراء ثاقبة للخبراء من خلال شاشات التلفزيون ومحطات الراديو والصحافة المطبوعة في مختلف أنحاء العالم. (المترجمة؛ ينظر
(https://blogs.worldbank.org/ar/team/mhmd-ywns

*** رئيس مترجمين أقدم في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد
samira.ibrahim@ cis.uobaghdad.edu.iq

الذي يضمن نتائج موضوعية تعكس فعلًا رأي المواطنين تجاه عمل الحكومة وأدائها، أشهرها رويترز (Reuters)، وابسوس (Ipsos)، وغالوب (Gallup)، وبيو (Pew Research Center)، وزغبي (Zogby Analytic) ومؤسسة هارس (Harris Interactive). اما في أوروبا فالأشهر هي مؤسسة بوبولوس (Populus Poll) في بريطانيا، وايفوب (Ifob) في فرنسا، ومعهد فورسا (Forsa) في ألمانيا، وشركة سيجما ٢ (Sigma2) في اسبانيا.

الترجمة التي بين ايدينا هي لإستطلاعٍ نشره غالوب لإستطلاعات الرأي (Gallup poll) عبر موقعه على الانترنت، والذي عادة ما يقوم بنشر نتائج الإستطلاعات والتحليلات وأشرطة الفيديو يوميًا في شكل بيانات إخبارية. حصلت استطلاعات غالوب، التي تجري بانتظام في الولايات المتحدة وأكثر من مئة واربعين دولة، على شهرتها من الإشارة إليها كثير من الأحيان في وسائل الإعلام بوصفها مؤسسة موثوق بها وموضوعية لقياس الرأي العام.

يعود اسم غالوب لاستطلاع الرأي الى مؤسسها الدكتور جورج غالوب (George Horace Gallup) وهو إحصائي أميركي، الذي أنشئ المعهد الأميركي للرأي العام، في مدينة برنستون، بولاية نيوجيرسي، في عام ١٩٣٥. ويحسب للدكتور غالوب انه نهج نهجًا سليمًا حينما قرر أنه سوف يجرى اقتراعات غير مدفوع لها بأي شكل من الاشكال من قبل جماعات الضغط أو المصالح الخاصة مثل الحزب الجمهوري الأميركي أوالحزب الديموقراطي، من أجل ان يضمن الاستقلالية والموضوعية؛ وهو الالتزام الذي تتمسك مؤسسة غالوب به حتى اليوم.

الترجمة

البلدان ذات الأغلبية المسلمة تُشكك بالنو ايا الأميركية

Muslim-Majority Countries Doubt U.S. Motives

في بحر العشرين عامًا على إنطلاق عملية "تحرير العراق" والاحتفالات التي جرت في ساحة الفردوس حينما أسقطت قوات المارينز الأميركية والعراقيون تمثال صدام حسين، فإن تحويل العراق الى بلدٍ ديمقراطي كان وما أنفك الهدف الرئيس للولايات المتحدة.

ولكن اليوم، لا يرى العراقيون ومواطنو أثنى عشر بلدٍ ذا غالبية مسلمة ان الولايات المتحدة جادّة بشأن تشجيع التحول الديمقراطي في المنطقة، ولا تسمح لشعوب هذه البلدان برسم مستقبلهم السياسي مثلما يناسبهم.

إذ وافق أربعة عراقيين فقط من الذين شملهم الإستطلاع في العام ٢٠٢٢ على ما مؤداه ان الولايات المتحدة جادّة بشأن تشجيع إرساء أنظمة ديمقراطية في منطقتهم. لم يختلف الحال عنه في أفغانستان، الدولة التي غزتها أميركا قبل عامين من احتلالها العراق لأسباب مختلفة، حيث دعم الديمقراطية كان أيضا إستراتيجية أميركية رئيسة، إذ وافق ١٤% فحسب على جدّية أميركا بشأن ذلك.

وتوجد النسب الأقل من الراشدين الذين شاركوا هذا الرأي في الأراضي الفلسطينية وتونس وإيران، حيث يتفق على هذا الرأي أقل من واحد من كل عشرة أشخاص.

وكانت الغالبية مُتشككة في ان تسمح لهم الولايات المتحدة تقرير مصير مستقبلهم السياسي.

علاوة على سؤالهم عن مدى جدّية الولايات المتحدة بشأن تشجيع إرساء قواعد أنظمة ديمقراطية، طرحت غالوب أيضًا على الراشدين عبر ثلاثة عشر بلدًا فيما اذا كانوا يعتقدون بأن الولايات المتحدة ستسمح لأي شعب في المنطقة ببلورة مستقبلهم السياسي وكان معظم الذين شملهم الإستطلاع متشككين على نحو مشابه.

وكان بحثٌ سابق قام به معهد غالوب عبر البلدان ذات الأغلبية المسلمة القى الضوء على ما مؤداه ان الافتقار الملحوظ للتقدم فيما يخص السياسة الخارجية الأميركية إزاء البلدان ذات الأغلبية المسلمة* هو الدافع الرئيس في التصورات السلبية عن الولايات المتحدة.

على سبيل المثال، كانت وجهات النظر السلبية في مصر مرتبطة أرتباطًا وثيقًا بافتقار التقدم حيال قضايا قال الكثير من المصريين بأنها الأهم لتحسين رأيهم بشأن الولايات المتحدة، ومنها الإنسحاب من العراق، وإنهاء تواجد القواعد العسكرية في السعودية، ودعم حقوق المسلمين في إنتخاب حكوماتهم.

أستمرت هذه المشاعر ليتم التعبير عنها عبر إستطلاع للسكان جرى في العام ٢٠٢٢. فالناس في كل البلدان التي شملها الإستطلاع أكثر أرجحية لعدم الموافقة منه للموافقة على ان الولايات المتحدة ستسمح للناس في منطقتهم لتحديد مستقبلهم السياسي.

لا يرى معظم الذين شملهم الإستطلاع التزامًا اقتصاديًا

عبر البلدان التي شملها الإستطلاع، كان الناس أقل أرجحية للموافقة على ان الولايات المتحدة جادّة بشأن تحسين مصير مواطني هذه المناطق. إذ لم تصادق، على الرأي، الأغلبية في أحد عشر بلدًا. ورأى الكويتيون والأردنيون ان الولايات المتحدة جادّة، ولكن فقط ما يزيد على الثلث من المستطلعه أرائهم يوافق على هذا الرأي.

وجدت غالوب سابقًا بان رفع مستوى الأهتمام والدعم الاقتصادي للناس عبر العالم، قد ذكره سابقًا مرارًا وتكرارًا المستطلعة ارائهم حينما سألوا عما الذي يمكن ان تفعله الولايات المتحدة لتحسين العلاقات بين البلدان ذات الأغلبية المسلمة والولايات المتحدة.

<u>الخلاصة</u>

بعد مضي عشرين عامًا على إنطلاق عملية "تحرير العراق"، ورغم الرغبات الأميركية المُعلن عنها، يرى القليل من العراقيين، أو الذين يعيشون في أثنى عشر بلدٍ أخر ذات أغلبية مسلمة أن الولايات المتحدة ملتزمة إزاء دعم الديمقراطية في منطقتهم او تشجيعهم على بلورة مستقبلهم السياسي.

* https://news.gallup.com/poll/5380/gallup-poll-islamic-world.aspx

نسب الالتزام الاقتصادي الأميركي

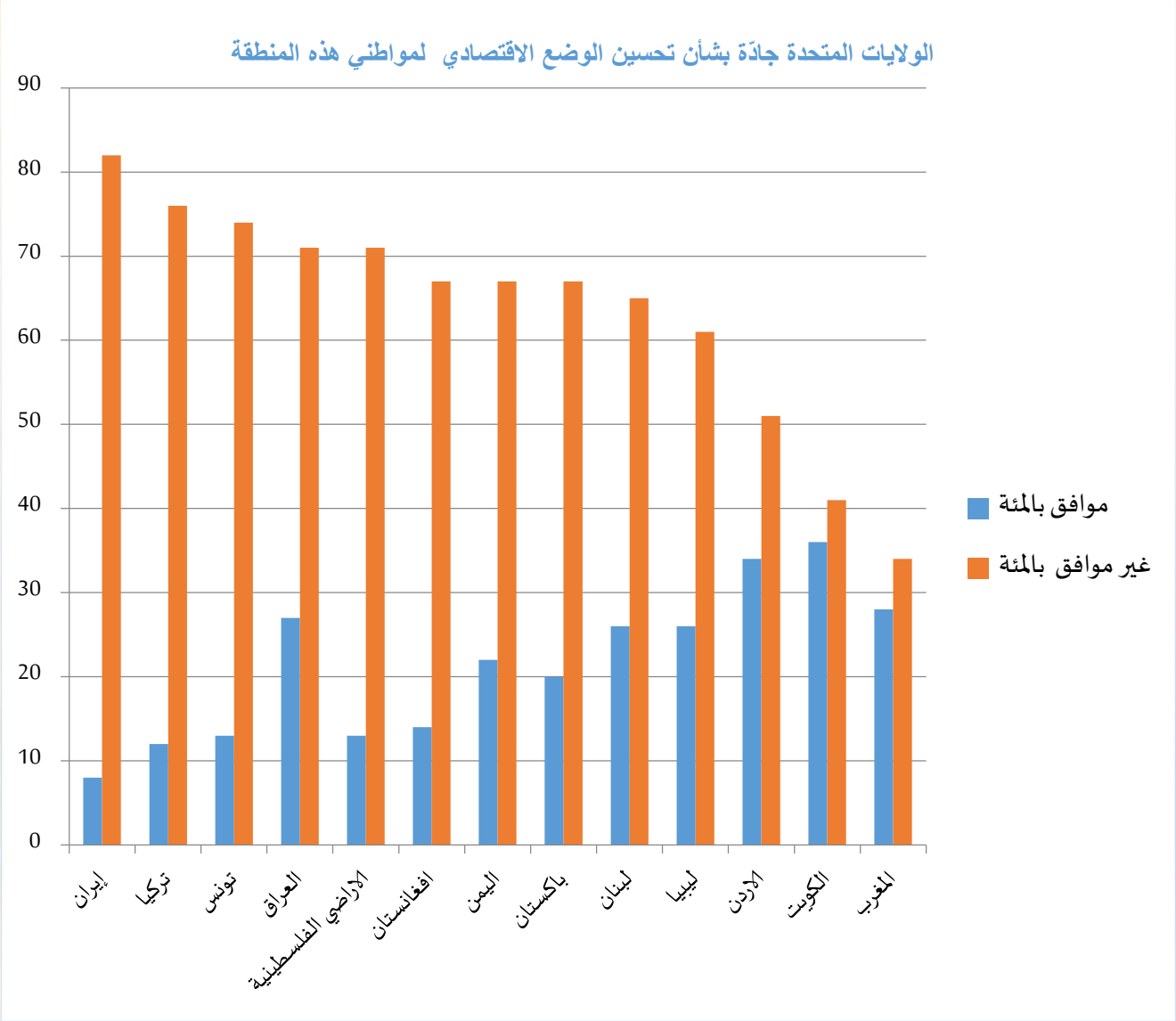

ملاحظة: جُمعت البيانات في العام ٢٠٢٢

المصدر: غالوب لإستطلاع الرأي

نسب الالتزام الأميركي بالديمقراطية

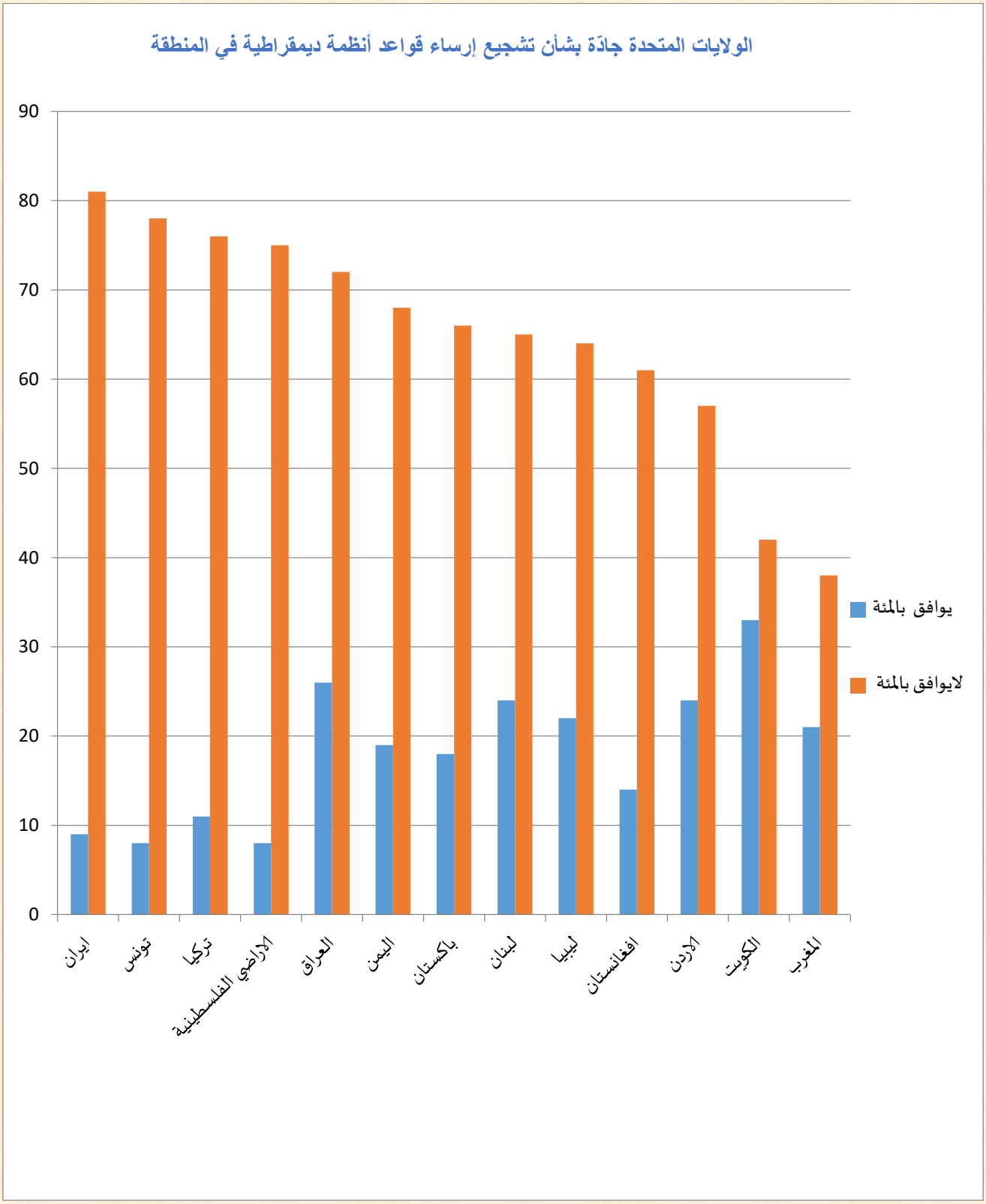

ملاحظة: جُمعت البيانات في العام ٢٠٢٢

المصدر: غالوب لإستطلاع الرأي

نسب الالتزام الأميركي حق تقرير المصير

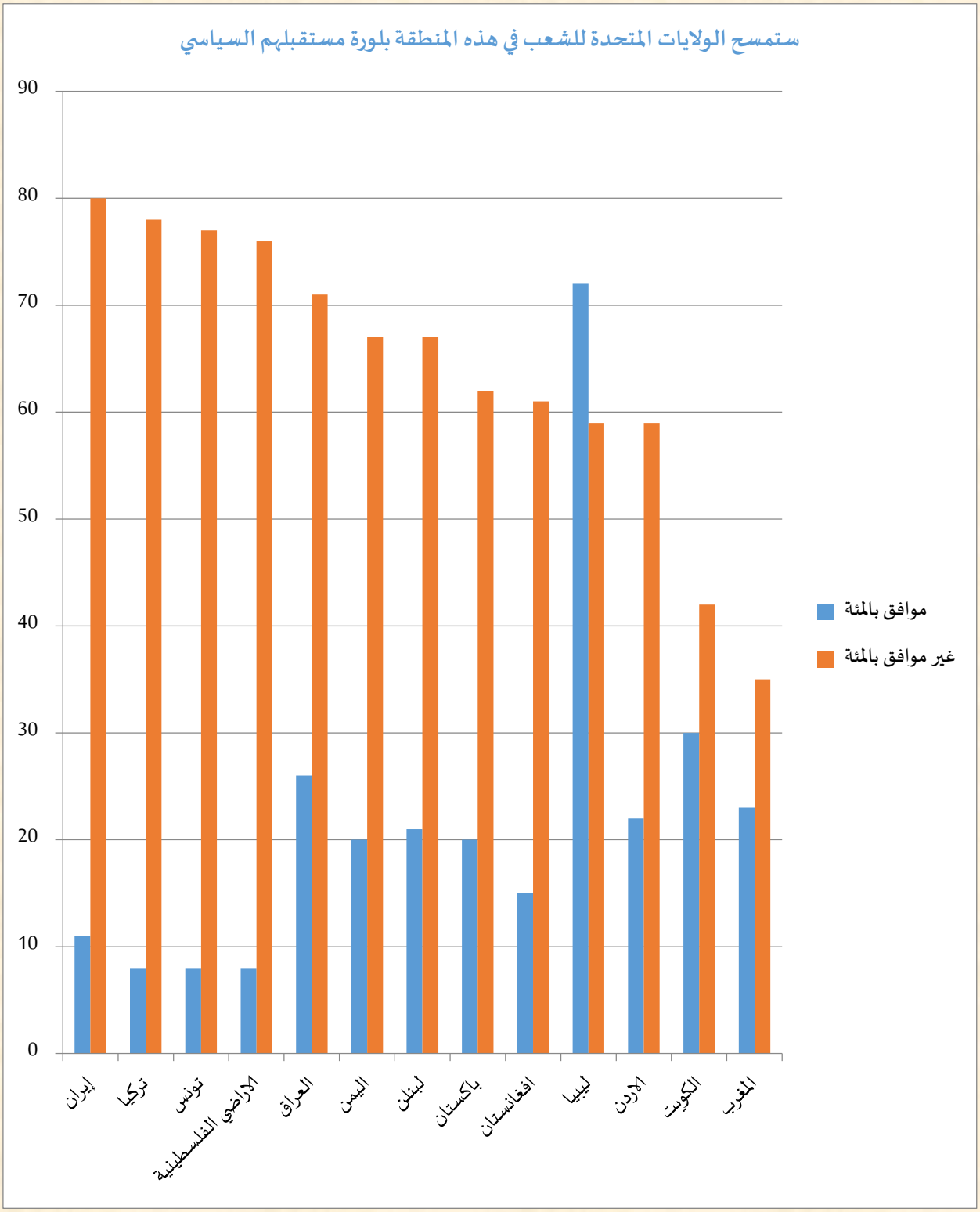

ملاحظة: جُمعت البيانات في العام ٢٠٢٢

المصدر: غالوب لإستطلاع الرأي